قال فيما نقلا عن الشيخ انه قال في الٰهيات الشفاء للمعلول في نفسه ان يكون ليس ان يكون موجودا وله عن علته ان يكون ايسا
اي موجودا والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي يكون له من غيره فيكون
كل معلول في نفسه ايسا بعد ليس بعدية بالذات انتهى واورد عليه الشارح المحقق بان المعلول ليس له في نفسه ان يكون موجودا
كما ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه في كلا طرفي الوجود والعدم الى العلة ثم قال ان الممكن ليس له
في المرتبة السابقة الا امكان الوجود والعدم فله في هذه المرتبة العدم بحسب الامكان فان اكتفي في الحدوث
الذاتي بهذا المعنى تم والا فلا قوله وهو خلاف مذهبهم وصرايحهم فانهم صرحوا بان الواجب تعالى شانه
علة تامة للعقل الاول وانه بسيط حقيقي لا تكثر فيه بوجه من الوجوه قوله اي وجد بعد العدم بعدية
زمانية كما هو المتبادر من لفظ البعد عرفا وهي التي لا تجامع البعد فيها القبل لا بعدية بالذات
كما زعم الفلاسفة فان هذا المعنى مجرد اصطلاح منهم ولم يوافقهم في ذلك واحد من المتكلمين والحادث
بالمعنى المذكور يشمل عندهم الزمان والحركة التي هو مقدارها والجسم المتحرك بتلك الحركة فان تقدم
عدم الزمان على وجوده تقدم يستحيل معه اجتماع المتقدم مع المتاخر كتقدم اجزاء الزمان بعضها على
بعض والحكماء لما ادعوا ان التقدم بهذا المعنى انما يعرض لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما عداها
ثانيا وبالعرض الزمهم المتكلمون القول بحدوث الزمان وتقدم عدمه على وجوده فان عدمه لما لم يكن زمانيا
كان تقدمه بواسطة الزمان فلو كان عدمه سابقا على وجوده كان عدمه في زمان وكان الزمان
موجودا حال عدمه وانه محال فلذلك ذهبوا الى قدمه وقدم الحركة التي هو مقدارها وقدم المتحركة
بتلك الحركة قوله نعم لا يلزم الازلية جنس هذا المعد او نحوه من الامور العامة المشتركة بين تلك
المعدات كالنوع والخاصة والعرض العامة مع ان مذهبهم كون بعض اشخاص العام قديما على ما مر
تفصيله قوله وهو دعوى من غير برهان اذ لم يقم عليها دليل فان ادعى الضرورة فيها توجه المنع
بانه لم لا يجوز ان يكون تعاقب تلك المعدات بذواتها كتعاقب اجزاء الزمان ويكون هو باعتبار
جنسها قديمة مستندة الى القديم وباعتبار حدوثها بذواتها واسطة في حدوث الحادث نظره

[illegible]

وعدم

وعدم اجتماع سابقها مع لاحقها بذواتها لا بسبب الزمان كما مر في تقدم عدم الزمان على وجوده
قوله لان الامكان مما لا بد منه في وجوده لا يقال بناء على التجويز المذكور يكون الامكان الذي لا بد منه
في وجوده هو امكان وجوده فيما لا يزال لا امكان وجوده في وقت غيره فلا يلزم من كونه غير ممكن في الازل خلاف
المفروض من تحقق جميع ما لا بد منه في اصل وجوده من غير تقييد لذلك الوجود بكونه لا يزاليا فيكون الامكان
الذي هو من جملة ما لا بد منه هو امكان وجوده مطلقا ايضا كما لا يخفى فان قلت كون الامكان من جملة
ما لا بد منه في وجود الممكن ينافي ما سبق من تحقق العلة التامة البسيطة قلنا لا منافاة بينهما لان
كون الامكان من جملة ما لا بد منه في وجود الممكن لا يستلزم كونه علة معتبرة في العلة التامة اذ العلة عند
القائلين بجواز كون العلة التامة البسيطة هي ما يحتاج اليه الممكن في وجوده فيكون الامكان
لكونه شرطا جامعا لنوعي العلة وكذا الاحتياج والتأثير والوجوب السابق والعلة التامة
الغير البسيطة هي المركبة من العلل لا مما لا بد منه مطلقا فتدبر قوله ولم يتعلق الارادة بوجوده
فيه بل بوجوده فيما لا يزال حاصله ان الفاعل هو الله تعالى مختار في جميع افعاله الصادرة عنه اتفاقا
فلا بد له ذكر من ارادة مخصوصة فنختار الشق الثاني ونقول ان جميع ما لا بد منه في وجوده مطلقا
اي في وجوده في الازل لم يكن متحققا في الازل بل المتحقق فيه انما هو جميع ما لا بد منه في وجوده المخصوص
وهو الوجود فيما لا يزال لان نسبة الفاعل وان كانت على السواء بالنسبة الى الاوقات كلها الا ان ارادته
المخصوصة التي لا بد منها يجوز ان يكون مخصصة ومرجحة للاوقات الاتية بان يكون وجوده فيها دون
غيرها من الازل وهذا بالحقيقة اختيار للاحتمال الاول من احتمالي الشق الثاني وهو ان يكون حدوثه
من غير حدوث امر آخر ومنع للزوم كون وجود الممكن بدون تمام علته على ما يظهر بالتأمل وبما قررنا
ظهر انه لا معنى لما قيل انه على تقدير ان لا يتحقق جميع ما لا بد منه في الازل وعلم الحدوث حين حدوث الحادث
شيء من علته فلزوم حدوث الحادث بدون تمام علته ظاهر قوله وقد تعلقت الارادة بوجوده في وقت
معين فلا يوجد الا فيه لا يقال بناء على امتناع تخلف المعلول عن علته التامة لو كان مقتضى العلة

[illegible]

Copyright © King Saud University